

التقرير الأول المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٧ (٢٠١٣)

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، ويغطي التطورات المتصلة بالبحث عن المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا بلدان ثالثة وعن الممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، منذ صدور تقرير المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (S/2013/357)، الذي قدم عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩). وقد قمت، بناء على توصية مجلس الأمن، بتعيين نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للإشراف على هذه المسائل.

٢ - وقد اتسمت الفترة المشمولة بالاستعراض بحدوث تطورات تعكس توطيد الروابط بين العراق والكويت. وفي ٢٣ آب/أغسطس، صدق مجلس النواب العراقي على اتفاق ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ المبرم بين العراق والكويت بشأن الملاحه في مجرى حور عبد الله المائي وإدارته المشتركة. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقد محمد حمود، السفير في وزارة الخارجية العراقية، المسؤول عن مسائل العراق والكويت، بوكيل وزارة الخارجية، خالد الجار الله، اجتماعاً في الكويت لمناقشة الأعمال التحضيرية للاجتماع الثالث للجنة الوزارية المشتركة المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر في الكويت. ولهذه الغاية، قام وفد عراقي آخر بزيارة الكويت في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أفضت هذه الاتصالات إلى بدء تنفيذ الولاية المبينة في الفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣).



ثانياً - الاتصالات والأنشطة المضطلع بها مؤخراً في ما يتعلق بإعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى الوطن

٣ - للاضطلاع بمسؤولياته بموجب القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، عقد نائب ممثلي الخاص اجتماعات مع المحاورين العراقيين ذوي الصلة. وبدءاً من تموز/يوليه، أجرى عدة مشاورات مع السفير حمود بهدف وضع ترتيبات بين البعثة وحكومة العراق من أجل تنفيذ الولاية. وكان هذا أيضاً هو الغرض من الاجتماعات التي عقدها مع أركان صالح، نائب وزير حقوق الإنسان ورئيس الوفد العراقي إلى اللجنة الفرعية التقنية التابعة للجنة الثلاثية، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية العراقية. وناقش أيضاً المسائل المتصلة بالبحث عن الرعايا الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة مع خالد الجناعي، القائم بأعمال السفارة الكويتية لدى العراق، وبيت شفايتزر، رئيس وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية في العراق.

٤ - وأكد المحاورون العراقيون استمرار التزام الحكومة بمعالجة قضايا الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك محافظاتها الوطنية، في إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وأشاروا إلى الحاجة إلى مشورة بعثة الأمم المتحدة ودعمها. ورحبوا بما تبديه البعثة من اهتمام بالمشاركة في جميع اللجان التي أنشأتها حكومة العراق وفي الاجتماعات المشتركة بين اللجان الكويتية واللجان العراقية لشؤون الممتلكات.

٥ - وفي الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام نائب ممثلي الخاص بزيارة الكويت، حيث التقى السيد الجار الله، وخالد محمد المقامس، مدير إدارة المتابعة والتنسيق في وزارة الخارجية، وناصر الهين، نائب مدير إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية، إلى جانب أعضاء اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب. واجتمع أيضاً بسفراء فرنسا، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونائب رئيس البعثة في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، وممثل الوفد الإقليمي للجنة الصليب الأحمر الدولية لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتحدث أيضاً مع السفير حمود، الذي كان يقوم بزيارة إلى الكويت في ذلك الوقت، ومحمد حسين محمد بحر العلوم، سفير العراق إلى الكويت.

٦ - وفي حين أعرب أعضاء في اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب عن قلقهم إزاء احتمال تسييس المسألة الإنسانية للرعايا الكويتيين المفقودين، لو أصبحت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عضواً مراقباً في اللجنة الثلاثية، فقد أوضح جميع

المحاورين الكويتيين أنهم يتطلعون إلى العمل على نحو وثيق مع البعثة. غير أن مسؤولين كويتيين أشاروا إلى أن من المخيب للآمال ألا يتم العثور على أي رفات للرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة منذ عام ٢٠٠٤ عندما قامت الأفرقة الفنية الكويتية باستخراج رفات بعضهم. وتساءل عدد من المحاورين الكويتيين عن إمكانية زيادة 'مبالغ المكافآت' لتشجيع الشهود والمخبرين على الظهور والإبلاغ عن مواقع المقابر الجماعية، للتغلب بذلك على صعوبة الحصول على معلومات جيدة. وقالوا إن إجراء دراسات استقصائية في أوساط السكان المحليين بشأن الأحداث والأنشطة التي وقعت في مناطقهم في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ سيكون مفيدا في الحصول على معلومات. وأشار أيضا إلى أحكام خطة العمل الكويتية لعام ٢٠٠٩ (انظر أيضا S/2010/300، المرفق الأول).

٧ - وأكد نائب ممثلي الخاص لجميع محاوريه في العراق والكويت أن بعثة الأمم المتحدة ترى أن واجبها الإنساني يحتم عليها الالتزام بتيسير الجهود المبذولة في ما يتعلق بالملف. وأكد أيضا اهتمام البعثة بأن تكون مراقبا في اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية التابعة لها. وأثنى على العراق لما يبديه من التزام ويقوم به من عمل، مع تأكيده على ضرورة استمرار الجهود التي يبذلها العراق حتى تؤدي تلك الجهود ثمارها.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة الثلاثية اجتماعا في ١٩ حزيران/يونيه، وعقدت اللجنة الفرعية التقنية اجتماعا في ١٨ حزيران/يونيه وفي ١٧ أيلول/سبتمبر في الكويت. وعقدت اللجنة المشتركة بين الوزارات العراقية والكويتية المعنية بالأشخاص المفقودين اجتماعا في ٢٠ آب/أغسطس. وأجرت وزارة حقوق الإنسان في العراق مقابلات مع عدد من المخبرين والشهود. وقدم العراق إلى الكويت قائمة بأسماء ما يقرب من ٣٠ ضابطا من ضباط الجيش السابقين الذين يفترض أنهم يعيشون في بلدان ثالثة. وتقوم الكويت بدراسة القائمة.

٩ - وقام فريق متخصص تابع لوزارة حقوق الإنسان في العراق بأعمال كشف وحفر في موقع الخميسية في محافظة ذي قار، في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر، وفي الفترة من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وجرت زيارة عدة مواقع مرة أخرى وفحصت استنادا إلى معلومات جديدة، وفي حضور شاهد. وقد حُفر حوالي ٤٥٠ خندقا بأطوال وأعماق مختلفة، ولكن لم يُعثر على أي رفات بشري في هذه العملية السادسة غير الموفقة في هذا الموقع. غير أن الموقع لا يزال يعتبر. "واعدا" بالنظر إلى ما عثرت عليه الكويت فيه من قبل.

١٠ - وأجرت أفرقة متخصصة من الوزارة العراقية لحقوق الإنسان بعثات ميدانية في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر وفي الفترة من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، في مواقع دفن في محافظة المثنى حيث عُثر على رفات بشري في عام ٢٠٠٤. وقد تم تحديد إحداثيات لمواقع ستة قبور. وأنجز معهد الطب الشرعي العراقي تحديد سمات الحمض الخلوي الصبغي لعظام عشر عليها في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في موقع الشطيطة في محافظة المثنى، وربما تعود إلى رعايا كويتيين مفقودين. وقد أحيلت نتائج التحليل إلى اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب، في ١٦ أيلول/سبتمبر.

١١ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، حثت وزارة الخارجية ووزارة حقوق الإنسان في العراق العراقيين، على موقع وزارة الخارجية على الشبكة وكذلك من خلال إعلانات في الصحف اليومية استمرت ثلاثة أيام، على تقديم معلومات عن الرعايا الكويتيين المفقودين. وحتى الآن، لم ترد أي ردود.

١٢ - وأعرب كل من الكويت والعراق عن أملهما في أن تساعد الصور الملتقطة بالسواتل في عام ١٩٩١ وقبله على تحديد مواقع القبور التي تضم رفات رعايا كويتيين مفقودين. وقد أبلغ أعضاء اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب نائب ممثلي الخاص أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قررت، بعد إجراء بحث شامل لقاعدة بياناتها ومحفوظاتها، عدم توافر بيانات وصور للأقمار الصناعية لتساعد في عملية البحث، بما في ذلك البحث في منطقة الخميسية. وأكدت وزارة الخارجية العراقية أنها تنتظر ردا من حكومة الاتحاد الروسي في ما يتعلق بطلب قدم إليها للحصول على الصور الملتقطة بواسطة السواتل لمواقع دفن يعود تاريخها إلى عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١.

ثالثا - الأنشطة المضطلع بها مؤخرا في ما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية

١٣ - من دواعي القلق عدم إحراز أي تقدم في ما يتعلق بالبحث عن المحفوظات الوطنية الكويتية وغيرها من أصناف الممتلكات، وعدم ظهور أي أدلة يمكن الاعتماد عليها، ويمكن أن تساعد في تحديد أماكن وجود تلك الممتلكات.

١٤ - وقد أكد نائب ممثلي الخاص، في اجتماعاته مع محاوريه العراقيين، أهمية أن تجتمع اللجنة المشتركة بين الوزارات بشأن الممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها محفوظاتها الوطنية، والتي لم تجتمع منذ فترة طويلة من الزمن. وحث أيضا كلا من المسؤولين العراقيين والكويتيين على عقد اجتماعات مشتركة للجانب المعينة بهذه المسألة. واقترح المحاورون العراقيون أن يعقد الاجتماع المشترك الثاني للجان على هامش الاجتماع الثالث للجنة

الوزارية المشتركة المقرر عقده في الكويت في كانون الأول/ديسمبر. ورأى المحاورون الكويتيون أن تجتمع اللجان معا على أساس فصلي.

١٥ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، استخدمت وزارة الخارجية موقعها على شبكة الإنترنت والصحف المحلية لتدعو العراقيين الذين قد تكون بحوزتهم أوراق أو ممتلكات تعود ملكيتها إلى الكويت إلى تسليمها إلى اللجنة التي تتولى تنسيق الجهود التي يبذلها العراق في هذا الصدد. وبفضل إعلانات سابقة في وسائل الإعلام، تلقت وزارة الخارجية في العراق من مواطن عراقي ٢٧ شريطا تسجيليا تعود ملكيتها إلى الإذاعة الكويتية.

رابعاً - ملاحظات

١٦ - لقد مر على مسألة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك محفظاتها الوطنية، ٢٢ عاما حتى الآن. وإنني أفهم ما يساور أسر الأشخاص الذين لا يزالون مجهولي المصير من شعور بحياة الأمل لعدم التوصل إلى نتائج ملموسة في هذا الأمر وأشاطرها أحزانها في مصابها. إن البعثات الاستكشافية وأعمال الحفر التي يقوم بها العراق لجديرة بالثناء وينبغي أن تستمر. وإنني أحث المواطنين العراقيين داخل العراق وخارجه على السواء الذين لديهم معلومات عن الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين إلى تقديم ما لديهم من معلومات حتى تؤتي الجهود التي يبذلها العراق في تحديد مواقع الدفن ثمارها.

١٧ - وإنني أثنى على أعضاء اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية التقنية الرامية لما أبدوه من إصرار وقدموه من مساهمة لحل مسألة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين. كذلك فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية جديرة بالثناء لما اضطلعت به من دور رائد في هذا المسعى.

١٨ - وفي ما يتعلق بمسألة المحفوظات الوطنية الكويتية وغيرها من الممتلكات، أحيط علما بجهود العراق من أجل تحقيق نتائج ملموسة، عن طريق جملة أمور منها نشر إعلانات وإخطارات. وإنني أحث اللجنة العراقية التي تتولى تنسيق عملية البحث هذه على عقد اجتماعاتها بصورة متكررة ومن دون مزيد من التأخير. وأشجع أيضا اللجان العراقية والكويتية على السواء على أن تعمل معا على نحو وثيق وتجتمع بصورة منتظمة.

١٩ - وإنني إذ أضع في اعتباري أن هذا هو أول تقرير يقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، أود أن أؤكد مجددا عزمي على تعزيز البعثة. ودعم الجهود التي تبذلها حكومة العراق وتيسيرها، بهدف إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة

أو عودتهم أو إعادة رفاههم، وكذلك عودة الممتلكات الكويتية، بما فيها محفوظاتها الوطنية. وإنني ليحدوني الأمل في أن تفضي هذه الجهود، التي تبذل بالتعاون الوثيق مع جميع الأطراف المعنية، وبدعم منها، إلى تحقيق نتائج إيجابية في القريب العاجل.
